

لم يجز متابعة عضو المحكمة الدستورية قضائياً بسبب الأعمال غير المرتبطة بممارسة مهامه إلا بتنازل صريح منه عن الحصانة أو بإذن من المحكمة الدستورية، وهذا يشكل دليلاً على أن المؤسس الدستوري لم يتراجع بصفة نهائية عن الإذن من خلال دستور 2020 كقيد لتحرير الدعوى العمومية إذا ما تعلق أمر متابعة عضو من أعضاء المحكمة الدستورية قضائياً.